7 July 2011
Arabic

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٢٨ (ب) من القائمة الأولية*

التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية،
بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة
الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين
والمعوقين والأسرة

حالة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري
الملحق بها

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥٤/٦٤، عرضاً لحالة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتضمن معلومات تتعلق بحالة التوقيعات والتصديقات على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري، وهو التقرير الثاني على مدى الدورات الخمس للجنة المعنية بحقوق المعوقين، ورصد تنفيذ الاتفاقية من خلال مؤتمر الدول الأطراف والجهود الجارية التي تبذلها الحكومات من أجل التصديق على الاتفاقية وتنفيذها. ويقدم التقرير أيضاً عرضاً للتقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في اتجاه تنفيذ الاتفاقية ويصف الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين.

* A/66/50.



المحتويات

الصفحة
٣	أولاً - مقدمة
٤	ثانياً - مؤتمر الدول الأطراف باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
٥	ثالثاً - اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
٥	رابعاً - الأنشطة التي جرى الاضطلاع بها دعماً للاتفاقية
٥	ألف - الحكومات
١١	باء - منظمة التكامل الإقليمي
١١	جيم - منظومة الأمم المتحدة
٢٠	دال - منظمات غير حكومية
٢٢	هاء - الشراكات بين أصحاب مصلحة متعددين

المرفق

٢٤	قائمة بالدول الموقعة لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها أو المصدقة عليهما أو المنضمة إليهما في ١ تموز/يوليه ٢٠١١
----	---

أولاً - مقدمة

- ١ - اعتمدت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ودخلت حيز النفاذ في أيار/مايو ٢٠٠٨. ومنذ ذلك الحين، تقدّم الأمين العام بتقريرين إلى الجمعية العامة يقدمان معلومات عن حالة التصديق عليها وتنفيذها (A/63/264 و A/64/128).
- ٢ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٥٤/٦٤، أن يقدم إلى الجمعية في دورتها السادسة والستين تقريراً عن حالة الاتفاقية والبروتوكول الاختياري الملحق بها، وعن تنفيذ القرار.
- ٣ - وبلغ عدد الدول الأطراف حتى تاريخ تقديم هذا التقرير ١٠٢ دولة طرف و ١٤٩ دولة وقعت على الاتفاقية. وبالنسبة للبروتوكول الاختياري، هناك ٦٢ دولة طرف و ٩٠ دولة وقعت عليه. وترد قائمة التوقيعات والتصديقات أو الانضمام في مرفق التقرير.
- ٤ - ومن بين الدول الأطراف الـ ١٠٢ بالاتفاقية، هناك ٢٦ دولة من المجموعة الأفريقية، و ٢٣ من المجموعة الآسيوية، و ١٥ من مجموعة شرق أوروبا، و ٢٢ من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ١٥ من مجموعة دول غرب أوروبا والدول الأخرى (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي).
- ٥ - ومنذ تقديم التقرير الأخير عن حالة الاتفاقية وحتى وقت تقديم هذا التقرير، كان هناك ٤٧ تصديقا على الاتفاقية وحالي انضمام إليها، وكذلك ٦ توقيعات على الاتفاقية. وكان هناك أيضا ١٧ تصديقا، و ٣ حالات انضمام و ٥ توقيعات على البروتوكول الاختياري، بما في ذلك التصديق على الاتفاقية من قبل الاتحاد الأوروبي باعتباره منظمة اندماجية إقليمية.
- ٦ - وخلال الستين الماضيتين، اتخذ عدد كبير من البلدان تدابير لمواءمة القوانين الوطنية، وإصدار تشريعات جديدة وإنشاء مراكز تنسيق وطنية لتنفيذ الاتفاقية بصورة أكمل أو للتحرك في اتجاه التصديق عليها. وأصبحت الاتفاقية معترف بها بصورة متزايدة كأداة للترويج للتنمية الشاملة للجميع وتولد عنها زخم جديد لإدخال الإعاقة في صلب برنامج التنمية الدولي. وتتولى منظومة الأمم المتحدة الترويج للبرمجة التي تشمل الإعاقة على جميع المستويات وتشجع الشراكات التي تشمل أصحاب مصلحة عديدين بغية تعزيز تعميم مراعاة الإعاقة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية.

٧ - وبُذلت جهود متزايدة، في إطار منظومة الأمم المتحدة، للترويج للتصديق على الاتفاقية وتنفيذها. وأقيمت مناسبة للمعاهدة في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ مواصلة الترويج للتوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها. وخلال المناسبة، قامت كل من البرتغال، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالتصديق على الاتفاقية.

ثانياً - مؤتمر الدول الأطراف باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٨ - عقدت الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وفقاً للمادة ٤٠ من الاتفاقية وبموجب قرار اتخذ في الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف (انظر CRPD/CSP/2008/4). وكان موضوع تلك الدورة "التدابير التشريعية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (انظر CRPD/CSP/2009/2)، وتضمن مناقشتين للمائدة المستديرة بشأن التسهيلات الخاصة بالمعوقين والاستيعاب المناسب" و "الحصول على الاعتراف المتكافئ أمام القانون، والوصول إلى القضاء والحصول على الدعم والمشاركة في اتخاذ القرارات". وخلال الدورة، جرى حوار تفاعلي بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الاتفاقية، تلاه عقد اجتماع غير رسمي بشأن القضايا الناشئة عُقدت تحت الرئاسة المشتركة للمكتب والمجتمع المدني، تحت عنوان "الأزمة الاقتصادية العالمية، والفقر وتنفيذ الاتفاقية".

٩ - وعقدت الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١ إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بشأن موضوع "إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" (انظر CRPD/CSP/2010/3). وخلال الدورة، جرت انتخابات لاختيار ١٢ عضواً في لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعقدت أيضاً مائدتان مستديرتان بعنوان "الاندماج والحياة في المجتمع المحلي" و "الاندماج وحق التعليم" خلال الدورة، وأعقبهما "حوار تفاعلي بشأن تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للاتفاقية". وعقد اجتماع غير رسمي بعنوان "القضايا الناشئة: الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الخطر وحالات الطوارئ الإنسانية"، تحت الرئاسة المشتركة للمكتب والمجتمع المدني.

١٠ - وفي وقت تقديم هذا التقرير، جرت الاستعدادات لعقد الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف والذي سيعقد في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في إطار موضوع "التنمية الهادفة وإعمال الاتفاقية من خلال المشاركة، والعمالة والتعاون الدولي".

ثالثا - اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

١١ - بدأت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(١) في استعراض تقارير الدول الأطراف في دورتها الرابعة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وفي دورتها الخامسة المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١١. وبمقتضى اللجنة التقرير الأولي لتونس خلال اجتماع عام، من خلال إجراء حوار تفاعلي مع وفد من تونس واعتمدت ملاحظاتها الأولى الختامية بشأنه (CRPD/C/TUN/CO/1). وأجرت اللجنة أيضا استعراضا مبدئيا للتقرير الأولي لإسبانيا واعتمدت قائمة المسائل استعدادا للنظر في التقرير (CRPD/C/ESP/Q/1) في دورتها السادسة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

١٢ - وعقدت اللجنة أياما للمناقشة العامة بشأن المادة ١٢ من الاتفاقية: المساواة أمام القانون في عام ٢٠٠٩ وبشأن المادة ٩ من الاتفاقية: التسهيلات الخاصة بالمعوقين في عام ٢٠١٠ تديما لصياغة اللجنة للتعليقات العامة على هذه المسائل. وحضر أيام المناقشة العامة ممثلو الدول الأطراف والمجتمع المدني وجهات أخرى.

١٣ - وطلبت اللجنة، في إطار قراراتها الرئيسية، اتخاذ تدابير لكفالة المشاركة الكاملة لجميع الأشخاص في اجتماعات هيئات حقوق الإنسان. وطلبت اللجنة أيضا اتخاذ جميع جوانب التسهيلات الخاصة بالمعوقين في الاعتبار، بما في ذلك التدريب، وتوفير الوثائق بنظام برايل والقراءة الميسرة والأشكال الشاملة وتوفير الترجمة الفورية بلغة الإشارات والأشكال الملائمة الأخرى للدعم، وكذلك توفير المعلومات ذات الصلة وتكنولوجيا ونظم الاتصالات.

١٤ - وأصدرت اللجنة بيانات بشأن الكوارث الطبيعية في باكستان، وشيلي، والصين، وهاتي، ودعت إلى اتخاذ تدابير تكفل على السواء حماية وأمن الأشخاص ذوي الإعاقة وإشراكهم في عمليات اتخاذ القرارات.

رابعا - الأنشطة التي جرى الاضطلاع بها دعما للاتفاقية

ألف - الحكومات

١٥ - يقدم هذا الفرع موجزا لواحد وأربعين تقريرا واردا من الحكومات ردا على المذكرة الشفوية المؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١١، والتي طلبت فيها الأمانة العامة معلومات عن التقدم المحرز بشأن الاتفاقية والبروتوكول الاختياري. ووردت تقارير من البلدان التالية:

(١) المزيد من المعلومات عن اللجنة وعملها متاح على موقعها الإلكتروني تحت العنوان التالي:

<http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CRPD/Pages/CRPDIndex.aspx>

إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، أندورا، إندونيسيا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تايلند، تركمانستان، تركيا، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، الصين، عُمان، غرينادا، غيانا، الفلبين، فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)، قطر، الكاميرون، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، ليتوانيا، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، هولندا، اليابان، اليونان.

١ - التقدم المحرز من أجل التصديق على الاتفاقية

١٦ - أبلغت دول عديدة من التي وقعت على الاتفاقية أنها اتخذت خطوات من أجل التصديق عليها، ومن بين هذه الدول، إندونيسيا، وبولندا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وغيانا، والكونغو، وهولندا.

١٧ - وأبلغت الحكومات التالية عن إحراز تقدم في إطار تشريعها نحو التصديق على الاتفاقية:

(أ) اعتمدت الكاميرون قانونها رقم ٠٠٢/٢٠١٠ في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، والذي يشجع على الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للأشخاص ذوي الإعاقة. ويشتمل القانون على تدابير التنفيذ والإنفاذ؛

(ب) تنهك الكونغو في عملية التصديق على الاتفاقية بعد أن توثقت بالموافقة على خطة العمل الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ج) أصدرت غيانا قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠١٠، وهي تركز على تنفيذ القانون قبل التصديق على الاتفاقية؛

(د) أدرجت إندونيسيا التصديق على الاتفاقية في إطار الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ وستتم مناقشة مسألة التصديق على المستوى البرلماني في وقت لاحق من هذا العام؛

(هـ) وضعت اليابان مشروع قانون لتتقيح قانونها الأساسي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة لدعم المشاركة الاجتماعية وسبل المعيشة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقدم مشروع القانون إلى البرلمان (Diet) في نيسان/أبريل ٢٠١١؛

- (و) اتخذت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، كجزء من الاستراتيجية الوطنية لتحسين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تدابير ترمي إلى تحليل وتناغم تشريعاتها الوطنية بهدف التصديق على الاتفاقية؛
- (ز) قررت هولندا التصديق على الاتفاقية، الذي من المتوقع أن يتم خلال العام الحالي؛
- (ح) أجرت بولندا استعراضا تفصيليا للتشريعات الوطنية لتحديد التغييرات اللازم إجراؤها للامتثال للاتفاقية، باعتبار ذلك خطوة أولى نحو التصديق عليها.

٢ - مواءمة التشريعات والممارسات المحلية امتثالا للاتفاقية

- ١٨ - أبلغ العديد من الدول الأطراف عن إحراز تقدم في مجال مواءمة التشريعات المحلية امتثالا للاتفاقية:
- (أ) عقدت الأرجنتين مؤتمرا وطنيا بشأن النظام القانوني الجديد المتعلق بالقدرة القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية والذي يهدف إلى عقد ندوة لمناقشة وتحليل الآثار المترتبة على تغيير النموذج كنتيجة للاتفاقية. وعلاوة على ذلك، ووفقا للبند ١٣ من الاتفاقية، ووفقا للمادة ١٣ من الاتفاقية، تصرح بعض المحاكم في الأرجنتين حاليا للأشخاص المكفوفين بأن يكونوا شهودا على الزيجات؛
- (ب) اعتمدت البوسنة والهرسك قرارا بشأن تشكيل مجلس للأشخاص ذوي الإعاقة بهدف تعزيز التعاون بين الحكومة ومكاتبها ورابطات الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- (ج) أنشأت الفلبين مكتب شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في نيسان/أبريل ٢٠١٠. واتخذت وكالات الحكومة الوطنية تدابير لدعم تنفيذ قانون التسهيلات الخاصة بالمعوقين والتشريعات الأخرى التي ترمي إلى زيادة تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم؛
- (د) اعتمدت السنغال قانون التوجيه الاجتماعي بشأن تنفيذ الاتفاقية. وفي أيار/مايو ٢٠١١، اجتمعت لجنة تقنية مع رئيس الوزراء لمناقشة المسائل المتعلقة بالقانون؛
- (هـ) اعتمدت سلوفينيا قانونا بشأن الفرص المتكافئة للأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء الاتفاقية. ويحظر هذا القانون المكون من جزئين التمييز على أساس الإعاقة ويتضمن تدابير لتكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة؛

(و) أصدرت تايلند تشريعا جديدا بشأن الإعاقة في مجال مكافحة التمييز، والتمكين، والمساواة في فرص الحياة والتعليم، بهدف تحسين المعايير القانونية لكفالة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ز) أصدرت تركمانستان قانونا بشأن التعليم يكفل الشروط اللازمة لتوفير التدريب التعليمي والمهني للأشخاص ذوي الإعاقة. ويتضمن القانون المتعلق بالثقافة حاليا النص على احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التخطيط وتنفيذ المناسبات الثقافية.

٣ - التنفيذ والرصد الوطنيان

١٩ - أبلغ العديد من الدول الأطراف عن التقدم المحرز في وضع و/أو تعزيز أطر عمل وطنية للترويج للاتفاقية وحمايتها ورصدها على النحو التالي:

(أ) أنشأت وزارة العمل والتوظيف والضمان الاجتماعي بالأرجنتين لجنة فنية للإشراف على مراقبة تنفيذ المواد ١٦ و ٢٧ و ٢٨ من الاتفاقية؛

(ب) تقوم كندا حاليا بإعداد تقريرها الأولي إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي يحدد موعد تقديمه في نيسان/أبريل ٢٠١٢؛

(ج) قدّمت الصين تقريرها القطري الأول بشأن تنفيذ الاتفاقية. كما أفادت بأنه تجري صياغة قانون للصحة العقلية، وعدد من المراسيم القانونية، بما في ذلك نظام أساسي لإعادة التأهيل، ونظام البناء الخالي من الحواجز؛

(د) أنشأت الكونغو لجنة وطنية لتنسيق ورصد وتقييم الخطة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة. كما قامت الحكومة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بتنظيم حلقة دراسية بشأن الاتفاقية؛

(هـ) عيّنت كوستاريكا المجلس الوطني لإعادة التأهيل والتعليم الخاص بوصفه الجهة المسؤولة عن مراقبة تنفيذ الاتفاقية وإعداد التقارير ذات الصلة؛

(و) أنشأت إيطاليا المرصد الوطني المعني بحالة الأشخاص ذوي الإعاقة، والمكلف بتنفيذ ورصد الأنشطة ذات الصلة بالاتفاقية؛

(ز) قامت الأردن بتنقيح استراتيجيتها الاجتماعية السابقة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ بغرض إدماج القضايا الجنسانية وقضايا الإعاقة فيها؛

(ح) يعمل المجلس الليتواني لشؤون المعاقين في إطار وزارة الضمان الاجتماعي والعمل، ومكتب أمين المظالم المعني بتكافؤ الفرص، كمؤسستين مستقلتين لتعزيز وحماية ومراقبة تنفيذ الاتفاقية؛

(ط) تقوم عُمان بصياغة خططها الوطنية ذات الصلة برعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلا عن إدراجها في عملية التنمية؛

(ي) أنشأت المملكة العربية السعودية، من خلال مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، لجنة تنفيذية للبحوث المعنية بالإعاقة، كما أنشأت لجنة لإعداد تقرير بشأن تنفيذ الاتفاقية؛

(ك) عيّنت إسبانيا المجلس الوطني المعني بحالات الإعاقة بموجب مرسوم ملكي بوصفه السلطة المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية. وقام المجلس، بدوره، بإنشاء أول هيئة مستقلة وفقا للمادة ٣٣/٣ من الاتفاقية؛

(ل) أنشأت الجمهورية العربية السورية لجنة وطنية لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المعنية بالإعاقة في ضوء الاتفاقية؛

(م) قدّمت السويد تقريرها الأول إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛

(ن) أنشأت تايلند، من خلال اللجنة الوطنية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، لجنة فرعية في كل إقليم من أقاليم البلاد لتنفيذ السياسات وتعزيز حماية الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد المحلي؛

(س) عقدت تركيا اجتماعا في أنقرة في آذار/مارس ٢٠١١، بشأن التنفيذ والرصد الوطنيين للاتفاقية في البلدان الأوروبية.

٤ - تدابير السياسات الأخرى المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية

٢٠ - أبلغ العديد من الحكومات أيضا عن تدابير أخرى أُتخذت لتنفيذ الاتفاقية. وأبلغت البلدان التالية عن إحراز تقدم في مجالات التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، والتأهيل المجتمعي، والمسائل القطاعية وغيرها من المبادرات الأخرى في مجال السياسات:

(أ) قررت الأرجنتين أنه يجب تفسير جميع البرامج التلفزيونية الرئاسية التي تبث على شبكة التلفزيون الوطنية بلغة الإشارة في نفس الوقت امتثالا لأحكام المادة ٦٦ من قانون خدمات الاتصالات الصوتية والبصرية الجديد. وتشمل التدابير الإضافية في الأرجنتين

توفير الدعم المالي للأشخاص ذوي الإعاقة بغرض التوظيف الذاتي أو لإنشاء المشاريع الصغيرة جدا، ولتمكينهم من الوصول إلى البث الرقمي المتاح؛

(ب) بدأت أستراليا العمل باستراتيجيتها الأولى للمساعدة الإنمائية الخاصة بالإعاقة تحت اسم "التنمية للجميع: نحو برنامج المعونة الأسترالي الشامل لمسألة الإعاقة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤"؛

(ج) أصدرت الصين خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان لفترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠١٠، والتي تتضمن هدف حماية حقوق الإنسان على المدى القصير فيها توفير الحماية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتشمل التدابير الإضافية زيادة التغطية بنظام الضمان الاجتماعي وإجراء تحسينات على التعليم الذي يُقدّم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؛

(د) ستعقد الكونغو حلقة دراسية في عام ٢٠١١ بشأن المدارس الشاملة للجميع في ذلك البلد. واستؤنف العمل مجدداً بلجنة الإصلاح الإداري التي تعالج مسألة التعويض عن حالات العجز الناجمة عن الحوادث والأمراض المتصلة بالعمل في شباط/فبراير ٢٠١١؛

(هـ) أنشأت كوستاريكا السجل القومي لإحصاءات الإعاقة في شباط/فبراير ٢٠١١ لتحسين الإحصاءات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وستستخدم السياسة الوطنية للمعوقين للفترة ٢٠١١-٢٠٢١ كاستراتيجية للمؤسسات العامة بغرض زيادة تعزيز الفعّال لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واحترامها، وكفالتها. وأدرجت الحكومة أيضاً المسائل المتصلة بأنواع الإعاقة في إطار التعداد الوطني الأخير؛

(و) قامت الأردن، بالتعاون مع المنظمة الدولية للمعوقين، بتنظيم حملة لجمع البيانات لرسم خريطة لتوزيع الأشخاص ذوي الإعاقة في القرى والمدن؛

(ز) تعمل عُمان حالياً على وضع قاعدة بيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة استجابة لرسوم ملكي. وستستخدم قاعدة البيانات لمواصلة تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وفي التنمية؛

(ح) افتتحت تركمانستان، من خلال المعهد الوطني للديمقراطية وحقوق الإنسان، مركزاً للمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان بغرض تعزيز النهوض بحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ط) أدرجت جمهورية فتزويلا البوليفارية، عن طريق بعثة خوسيه غريغوريو هيرانديز، الآليات اللازمة لتوفير الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة في مبادئها التوجيهية ذات الصلة بالبلدان الأعضاء في التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية^(٢).

باء - منظمة التكامل الإقليمي

٢١ - اعتمدت المفوضية الأوروبية الاستراتيجية الأوروبية للإعاقة للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ بغرض معالجة أوجه عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي. ويتمثل الهدف الشامل لهذه الاستراتيجية، المعنونة "تجديد الالتزام بأوروبا الخالية من الحواجز"، في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعمل الاستراتيجية على مستوى الاتحاد الأوروبي لتحديد الإجراءات التي تكمل المبادرات الوطنية، وتحدد الآليات اللازمة لتنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك في مؤسسات الاتحاد الأوروبي^(٣).

جيم - منظومة الأمم المتحدة

٢٢ - تواصل منظومة الأمم المتحدة العمل بشكل تعاوني داخل مؤسساتها، وكذلك مع الجهات المعنية الأخرى، بغرض الترويج للتصديق على الاتفاقية وتنفيذها على جميع المستويات. وعلاوة على ذلك، تم تعديل الخطط والاستراتيجيات التنظيمية الخاصة بعدة كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة لتعكس التزامها المتجدد بالاتفاقية.

٢٣ - ومنذ صدور التقرير الأخير للأمين العام في عام ٢٠٠٩، عقد فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(٤) عدة اجتماعات، بعضها افتراضي (إلكتروني). ووضع الفريق استراتيجيته وخطة عمله المتعلقة بإدماج الاتفاقية في كافة أعمال منظومة الأمم المتحدة في صيغتهما النهائية وقام بإقرارهما.

٢٤ - وقد وضعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/فرقة العمل الخاصة بفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مذكرة توجيهية بشأن الإعاقة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء المنفذين، بعنوان "إدراج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج الأمم المتحدة على الصعيد القطري". واعتمدت مجموعة الأمم

(٢) تضم البلدان الأعضاء في البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، إكوادور، وأنتيغوا وبربودا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وجمهورية فتزويلا البوليفارية، وكوبا، ونيكاراغوا.

(٣) انظر <http://www.cedefop.europa.eu/EN/news/17121.aspx>.

(٤) انظر <http://www.un.org/disabilities/default.asp?navid=46&pid=323>.

المتحدة الإنمائية المذكورة في اجتماعها الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠^(٥). وقد وُضعت المذكرة لتسهيل إدراج قضايا الإعاقة في عملية التقييم القطري الموحد، سواء من خلال تصميم وتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو من خلال الوكالات الفردية في مجالات عملها.

٢٥ - كما تواصل منظومة الأمم المتحدة أيضا العمل على تنفيذ الاتفاقية من خلال أنشطتها الأحيية المتعلقة بالتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات الموارد البشرية، والمعلومات والمرافق المادية، والتوعية، وبناء القدرات، والتعاون التقني.

١ - التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة: الموارد البشرية، والمعلومات، والمرافق المادية

٢٦ - عقدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع البنك الدولي، اجتماعا لفريق خبراء تحت عنوان "نُهج مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة للتنمية الشاملة التي في المتناول" في مقر البنك الدولي في واشنطن العاصمة في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ودرس الخبراء أطر العمل الاستراتيجية وحددوا أولويات للعمل من أجل تعزيز القدرات والمؤسسات الوطنية. وعمل المشاركون أيضا على تحديد نهج مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة بشأن التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة بوصفها وسيلة لتعزيز التنمية الشاملة للإعاقة وتعزيز تنفيذ الاتفاقية^(٦).

٢٧ - واعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مؤخرا قرارا بشأن تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مرافق اللجنة. ويدعو القرار أمانة اللجنة إلى وضع وتنفيذ مزيد من التدابير الشاملة للإعاقة في ضوء الاتفاقية.

٢٨ - وتم تأسيس فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الإدارات المعنية بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين بالاشتراك بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، لوضع مبادئ توجيهية في مجال السياسات العامة على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة بغرض تحسين التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل استيعاب احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيل مشاركتهم بالمرافق الموجودة بمباني الأمم المتحدة. وستركز فرقة العمل خلال مرحلتها الأولى على السياسات والمعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة

(٥) انظر http://www.un.org/disabilities/documents/iasg/undg_guidance_note.pdf.

(٦) انظر <http://www.un.org/disabilities/default.asp?id=1516>.

بالتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، بغرض توفير خدمات الترجمة الشفوية والوثائق، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي مرحلته الثانية، ستركز فرقة العمل على الموارد البشرية والمرافق المادية.

(أ) الموارد البشرية

٢٩ - تواصل مكاتب منظومة الأمم المتحدة إجراء التغييرات اللازمة لتكفل أن تكون سياسات الموارد البشرية للأمم المتحدة غير تمييزية بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وأكثر شمولاً لهم. وأقرت شبكة الموارد البشرية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في دورتها الثامنة عشر، المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بيان السياسة العامة بشأن استيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة في أماكن العمل بالأمم المتحدة. وأشارت الشبكة إلى أن بيان السياسة يمثل تحولاً نموذجياً، إذ ينتقل من بيان يركز على الأشخاص ذوي الإعاقة إلى بيان يعترف بالأشخاص ذوي الإعاقة نظراً لمهاراتهم وقدراتهم. وأُتفق أيضاً أن تقوم كل منظمة بوضع سياستها الخاصة بها وأن تقدم تقريراً عن ما تم تنفيذه إلى دورة الشبكة التي ستعقد في تموز/يوليه ٢٠١٠.

٣٠ - وقامت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بتجميع الردود الواردة من المنظمات بشأن تنفيذ السياسة، وقُدِّمت الردود في الدورة العشرين لشبكة الموارد البشرية (انظر CEB/2010/HLCM/HR/28/Rev.1). ووافقت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين على قرار الشبكة وأيدت بالكامل تنفيذ السياسات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة من قبل جميع المنظمات، وطلبت إلى الشبكة أن تنظر في سبل لقياس النتائج، بما في ذلك أفضل الممارسات من القطاع الخاص (انظر CEB/2010/5).

٣١ - وأبلغ عدد من المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مجلس الرؤساء التنفيذيين بأنه يجري تنفيذ السياسة العامة أو بأنه يتم دمجها في مُجمل سياسة المنظمة في مجال الموارد البشرية. وتقوم العديد من المنظمات الأخرى في الوقت الحاضر بعملية وضع سياسة عامة، أو بتعديل نظامها الإداري والأساسي للموظفين ليشتملاً على تدابير معقولة لاستيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة في قوتها العاملة. وعلاوة على ذلك، فقد بدأت عدة مكاتب تابعة لمنظومة الأمم المتحدة في وضع برامج توعية لموظفيها بشأن الإعاقة في مكان العمل.

٣٢ - ويشتمل التوجيه التنفيذي لليونيسيف بشأن حظر التحرش والتحرش الجنسي وسوء استخدام السلطة، كما تشتمل سياسة اليونيسيف التي صدرت مؤخراً والمتعلقة باختيار الموظفين، على عدم التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفه أحد المبادئ الصريحة

للاختيار. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أجرت اليونيسيف في مقرها الرئيسي حلقة تدريبية لموظفيها عن الوعي بالإعاقة وتنمية قدرات الموظفين.

٣٣ - واستنبط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أداة تدريبية على الإنترنت لتسهيل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في قوته العاملة. وعنوان الدورة التدريبية هو "الأشخاص ذوي الإعاقة: القدرة. والإمكانيات. والقابلية للتوظيف"^(٧). وقد جعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه الأداة التدريبية عبر الإنترنت متاحة للآخرين، وذلك بهدف زيادة الوعي بالإعاقة، وتعزيز ممارسات التوظيف الشامل للجميع.

٣٤ - وتشتمل سياسة منظمة العمل الدولية المعنية بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي اعتمدت في عام ٢٠٠٥، على توفير أماكن الإقامة المعقولة اللازمة لتمكين الشخص المعاق من شغل الوظيفة بمنظمة العمل الدولية، والبقاء فيها. ولاستكمال هذه السياسة، تم إنشاء احتياطي مالي لتوفير أماكن الإقامة المعقولة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وعلاوة على ذلك، نفذت منظمة العمل الدولية مبادرة إدماج المعوقين لزيادة قدرة وثقة موظفي منظمة العمل الدولية على معالجة القضايا المتعلقة بالإعاقة أثناء عملهم وفي أماكن عملهم.

٣٥ - ووضعت منظمة الصحة العالمية الصيغة النهائية لسياستها المعنية "بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة" وأجرت حلقة عمل بعنوان "التدريب على تحقيق المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة" لموظفي الموارد البشرية ولرابطة موظفيها، بغرض المساعدة في زيادة الوعي بتلك السياسة ودعمها. كما استعرضت منظمة الصحة العالمية إجراءات لتوفير أماكن إقامة معقولة لموظفيها المعاقين الجدد والحاليين، وأقامت أنشطة للتوعية موجهة للإعلان عن فرص العمل والتدريب الداخلي للأشخاص ذوي الإعاقة، وأجرت جلسات إحاطة للموظفين في المكاتب الإقليمية بغرض تحقيق المساواة في توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

(ب) المعلومات

٣٦ - أجرى العديد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مراجعات لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التابعة لها وأدخلت تغييرات بهدف ضمان إتاحتها للأشخاص ذوي الإعاقة. ووضعت بعض المكاتب مبادئ توجيهية وسياسات متعلقة بإمكانية الوصول إلى المطبوعات واعتمدت معايير عالمية لإمكانية الوصول إلى الشبكة بهدف تحسين القدرة على الاطلاع على موارد المعلومات الخاصة بها. وعلاوة على ذلك، أجرت المكاتب لموظفيها

(٧) انظر <http://www.undp.org/disability-course-demo>.

تدريبات للتوعية ذات صلة بالإعاقة من أجل التأكيد على ضرورة أن تكون المنتجات الإعلامية أقرب إلى متناول الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٧ - وتتيح مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جميع الوثائق الهامة بطريقة بريل وبجميع اللغات الرسمية الست، وتوفر معدات ومرافق وخدمات ميسورة الاستخدام لاجتماعات اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتيسر المفوضية عقد دورات تدريبية لتوعية الموظفين المتعاملين مع أعضاء اللجنة، وتتخذ الإجراءات الكفيلة بتأمين إمكانية وصول ذوي الإعاقة إلى دورات مجلس حقوق الإنسان.

٣٨ - واعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) معايير ومبادئ توجيهية دولية للوصول إلى مجتمع المعلومات لمنطقة الإسكوا (ISPER) وإلى المكون الشبكي لنظام المعلومات الإحصائية للإسكوا (ESIS). وأنشئت بوابة مجتمع للمعلومات بمنطقة الإسكوا في إطار أنشطة متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ويسر المكون الشبكي تبادل البيانات الإحصائية بين الإسكوا والبلدان الأعضاء فيها.

٣٩ - وقام الاتحاد الدولي للاتصالات، في شباط/فبراير ٢٠١٠، بالتعاون الوثيق مع المبادرة العالمية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الشاملة، بإعداد وإطلاق مجموعة السياسات على الشبكة تتعلق بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين، من أجل دعم الدول الأطراف في تنفيذ أحكام التسهيلات الخاصة بالمعوقين في الاتفاقية. ويقدم الشكل الإلكتروني مجموعة السياسات في مجال تيسير المشاركة في تكنولوجيا المعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة والكتيب المصاحب له، دراسات حالات فردية دولية تؤثّق لحلول فعالة في مجال رسم السياسات^(٨).

٤٠ - ووضعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بالشراكة مع المركز الجامع لبحوث التصميم والإدارة المحلية في أونتاريو بكندا، طائفة من المبادئ التوجيهية الموحدة والمستعرضة علانية لكيفية إنشاء مستندات مكتبية ميسورة باستخدام العديد من البرامج والحزم المكتبية الميسرة. وتتخذ المبادئ التوجيهية شكل أدلة تعليمات متدرجة مرفقة برسوم توضيحية وافرة وتلميحات مفيدة. وعقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، في إطار المبادرة، ورشة حول إنشاء وثائق مكتبية رقمية يسيرة المنال^(٩).

(٨) انظر <http://www.e-accessibilitytoolkit.org>.

(٩) انظر <http://www.unesco.org/webworld/icts/disabilities>.

٤١ - وتعاونت، في شباط/فبراير ٢٠١٠، المنظمة العالمية للملكية الفكرية والاتحاد الدولي للاتصالات على تنظيم حلقة تدريبية، في مقر المنظمة، حول التسهيلات الخاصة بالمعوقين مخصصة لموظفي منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وضمت الحلقة التدريبية ما يزيد على ١٨٠ شخصا ينتمون إلى قرابة ٣٢ منظمة من أجل تعزيز التوعية بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين وتشجيع مديري المواقع الشبكية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى على تطبيق التوعية في مجال التسهيلات الخاصة بالمعوقين في عملهم اليومي^(١٠).

٤٢ - وفي عام ٢٠١٠، طرحت المنظمة العالمية للملكية الفكرية مبادرتين، وهما مشروع الوسط الموثوق للموارد الميسورة العالمية ومشروع إطار التكنولوجيا لتمكين لتسهيل اطلاع الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية على المنشورات. ويزود كتيب "النشر الميسور" الناشرين بمبادئ توجيهية وبأفضل الممارسات في مجال إصدار المنشورات الميسورة لذوي الإعاقة. وخلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، اقترحت المنظمة إبرام صك دولي متعلق بالاستثناءات من حقوق التأليف والنشر، من أجل تهيئة بيئة قانونية مواتية لتحسين فرص اطلاع الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية على مواد مشمولة ومحمية بموجب حقوق الملكية الفكرية.

(ج) المرافق المادية

٤٣ - اتخذ العديد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة خطوات في مقارها وفي المرافق الأخرى في جميع أنحاء العالم لتحسين إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الاجتماعات والمناسبات. وشُرع في كثير من الأحيان في اتخاذ التدابير وإجراء عمليات مراجعة لدى توافر إمكانية الوصول، بمساهمة من منظمات للأشخاص ذوي الإعاقة. وتشمل الإجراءات المتخذة توفير ممرات منحدرية في قاعات المؤتمرات، ومواقف مركبات مخصصة، ولافئات، وأبواب آلية، وإعداد أدلة بكيفية الوصول وقوائم اجتماعات سهلة المنال.

٤٤ - وتجري أعمال التجديد الراهنة في مقر الأمم المتحدة وفقا للمخطط العام لتجديد مباني المقر، التي تعالج أيضا مسألة إمكانية الوصول المادي إلى المرافق المحددة. وصممت شركات تصميم متخصصة التعديلات الرامية إلى تحسين إمكانية الوصول المادي، بما في ذلك تيسير سبل الوصول إلى أروقة القاعات، وتحسين التنقل بالنسبة للموظفين ذوي الإعاقة الحركية، وتوفير معابر منحدرية (بدلا من المصاعد) للوصول إلى المنصات. وتشمل المجالات

(١٠) انظر http://www.wipo.int/meetings/en/2010/wipo_itu_wai.

الرئيسية للتحسين في مجال تيسيرات الوصول المداخل والمساعد ودورات المياه ومعدات السلامة واللافتات وغير ذلك من المعلومات، وتعزيز تكنولوجيا الاتصالات.

٤٥ - وتعهدت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان علنا بتعزيز المبادئ والحقوق التي تنص عليها الاتفاقية في المفوضية من أجل هئية بيئة عمل مواتية للأشخاص ذوي الإعاقة. وأسست فرقة عمل مشتركة بين الشعب معنية بالإعاقة لجدولة وحساب تكلفة تنفيذ خطة للعمل تضعها الفرقة.

٤٦ - وأبجز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرًا دراسة عن إمكانية الوصول إلى جميع مكاتبه الواقعة في نيويورك ونفذ التوصيات الواردة في التقرير. وتزوّد المكاتب المتنقلة بقائمة مرجعية لنقل أماكن العمل تشير إلى مستوى مقبول لإمكانية الوصول الدنيا. ويقوم البرنامج بوضع إجراءات تشغيل موحدة لإجلاء الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ.

٢ - التوعية

٤٧ - تؤدي شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية دور جهة الوصل المعنية بمسائل الإعاقة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. وتواصل جهة الوصل أداء دور مركز لتبادل المعلومات والموارد المتعلقة بعمل الأمم المتحدة في مجال الإعاقة. وتنظم حلقات نقاش وندوات وفعاليات أخرى إلى جانب عمليات حكومية دولية رئيسية وأنشطة إعلامية أخرى. وتستضيف الشعبة الموقع الشبكي الميسر المدعو (Enable) "تمكين"، الذي يتابع تقديم المعلومات بجميع اللغات. وبالنسبة لرسالة الأمم المتحدة الإخبارية المعنونة (Enable) "تمكين"، التي تصدر عدة مرات في السنة بمداخلات من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، فهي تسلط الضوء على العمل المتعلق بالإعاقة، وتقدم آخر المستجدات في مجال تنفيذ الاتفاقية، وجدولًا زمنيًا للمناسبات والأخبار الأخرى من منظمات المجتمع المدني.

٤٨ - ويحض المقرر الخاص المعني بمسألة الإعاقة للجنة التنمية الاجتماعية لرصد تطبيق القواعد الموحدة المتعلقة بتكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة، على التصديق على الاتفاقية وتنفيذها في إطار الولاية المنوطة به والتي وسّعت مؤخرًا لتشمل التوعية بالاتفاقية. وخلال العام الماضي، شارك المقرر الخاص، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في رعاية حلقتي نقاش بشأن تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية، وتعزيز التنمية الشاملة لمنظور الإعاقة في سياق القضاء على الفقر. وفي آذار/مارس ٢٠١١، شارك في تيسير عقد ندوة في أوصلو بشأن تعميم مراعاة الإعاقة في التعاون الإنمائي، لتعزيز تنفيذ الاتفاقية، وتطبيق القواعد الموحدة والصكوك الدولية الأخرى من خلال التعاون الدولي.

٤٩ - واحتفالاً باليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، في ٣ كانون الأول/ديسمبر، تنظم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عدداً من المناسبات بالتعاون مع جهات شريكة أخرى في مقر الأمم المتحدة. وفي احتفال على مستوى رفيع أُقيم في عام ٢٠٠٩، عيّن الأمين العام السيد ستيفي وندر رسول سلام للأمم المتحدة، وهو شخصية مرموقة على الصعيد الدولي إضافة إلى كونه شخصاً كفيفاً. وأعقب الحفل حلقات نقاش موضوعها "تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في الأهداف الإنمائية للألفية: تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ومجتمعهم المحلية في جميع أنحاء العالم".

٥٠ - وبمثل مهرجان الأفلام المتعلقة بالإعاقة الذي تنظمه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والذي أُقيم في عام ٢٠٠٩، نشاطاً منتظماً للاحتفال بهذا اليوم في مقر الأمم المتحدة. وتُعرض في المهرجان مجموعة من الأفلام القصيرة الهادفة إلى التوعية بقضايا الإعاقة.

٥١ - وقام مركز الأمم المتحدة للإعلام في موسكو، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني، بعقد لقاء في سوتشي بالاتحاد الروسي، وهي موقع إقامة دورة الألعاب الأولمبية المقبلة المقرر إقامتها في ٢٠١٤. وشدّد اجتماع عُقد في أيار/مايو ٢٠١١ بشأن الفضاء الحاسوبي للأشخاص ذوي الإعاقة على أهمية الاتفاقية وعلى عمل مجموعة أصدقاء الاتفاقية في الجمع بين خبراء في مجال القدرة على الاستعمال وسهولة الوصول.

٥٢ - وأطلقت اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ حملة "إحقاق الحق" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، والتي تهدف إلى تسريع التصديق على الاتفاقية وتنفيذها في المنطقة. ومنذ إطلاق تلك الحملة، أُطلقت حملات قطرية في بابوا غينيا الجديدة وباكستان وجمهورية كوريا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا. وعززت الحملات القطرية الوعي بأهمية التصديق على الاتفاقية وتنفيذها وشرعت في اتخاذ الخطوات الرئيسية لذلك.

٥٣ - ونشرت اليونيسيف، في إطار جهد تعاوني، دليلاً تعليمياً عن الاتفاقية، ملحقاً بمنشورها الملائم للأطفال إنها مسألة قدرات يعرف بمبادئ الاتفاقية. والدليل التعليمي متاح بجميع لغات الأمم المتحدة الست. وترجم إنها مسألة قدرات إلى لغات أخرى، كالأرمنية والإيطالية والبلغارية ولغة الجبل الأسود واليابانية.

٥٤ - وأُطلق، في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ في مقر الأمم المتحدة، التقرير العالمي المتعلق بالإعاقة الذي شارك في نشره منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. ويوجز التقرير الوضع الحالي للأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك أفضل الأدلة العلمية المتاحة عن الإعاقة، ويقدم توجيهات للسياسات والممارسات التي يمكن أن تساعد في التغلب على الإقصاء. وقد وضع

التقرير بمشاركة تامة من أشخاص معوقين ومنظماتهم، وسيساعد التقرير على التوعية بحقوق أولئك الأشخاص.

٣ - بناء القدرات والتعاون التقني

٥٥ - يوفر صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الإعاقة، الذي تديره إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الدعم للأنشطة الحفازة والمبتكرة لتنفيذ الاتفاقية. ففي عام ٢٠١٠، قدم الصندوق الدعم لشبكة عالمية من الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع استراتيجيات لتنفيذ الاتفاقية، وفي تنفيذ مشروع لبناء القدرات في مجالات الصحة والتوظيف للنساء ذوات الإعاقة في الهند.

٥٦ - وقامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان ومع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بتنظيم حلقة عمل دولية لتنمية القدرات في بورت أوف سپين، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وتمثل هدف الورشة في تعزيز آليات الإدماج الإقليمية لضمان المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في عمليات صنع القرار والتخطيط والرصد والتقييم المرتبطة بتنفيذ الاتفاقية في منطقة البحر الكاريبي.

٥٧ - واشترك كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والبنك الدولي، ومؤسسة ليونارد شيشاير لذوي الإعاقة (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، والشراكة العالمية المعنية بقضايا الإعاقة والتنمية، في رعاية اجتماع للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي بشأن إدراج منظور الإعاقة في الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية الشاملة في إطار مؤتمر السلطات الرفيعة المستوى بالسوق المشتركة، ووزارات الخارجية في آذار/مارس ٢٠١٠. وخلال المؤتمر، نفذت الإدارة أيضا برنامجا تدريبيا لما يزيد على ١٠٠ مشارك، ركز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تنفيذ الاتفاقية.

٥٨ - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم إلى مركز دراسات الإعاقة بجامعة هاواي، في عقد المنتدى الدولي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: استخدام الاتفاقية لتعبئة الجهود من أجل العمل، وقدمت بيانا رئيسيا في جلستها العامة المعنونة "كفالة التنمية للجميع: السياسات والبرامج الشاملة، والمشاركة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". وعُقد المنتدى في نيسان/أبريل ٢٠١٠ في هونولولو بهاواي، بالتزامن مع المؤتمر الدولي السنوي السادس والعشرين لحافة المحيط الهادئ.

٥٩ - وواصلت مفوضية حقوق الإنسان تقديم الدعم للحكومات والمجتمع المدني للتصديق على الاتفاقية وتنفيذها عن طريق نحو ٢٥ كيانا من كيانات حقوق الإنسان ذات الحضور الميداني. وشملت الأنشطة عقد حلقات عمل، ودعم تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل المتعلقة بالتصديق والتوعية، والمساعدة في إصلاح القوانين والسياسات.

٦٠ - وتروّج دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لأهمية الاتفاقية في تأمين حقوق واحتياجات ضحايا الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، مع الحكومات وفي الاجتماعات الدولية ذات الصلة. وتقدم الدائرة المساعدة والدعم الفنيين للعديد من البرامج في بلدان متضررة من النزاعات، مثل أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان.

٦١ - ونفذت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) مشروع "شبكات المعارف من خلال مناهذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات المحرومة منها"، بالتعاون مع لجان إقليمية أخرى تابعة للأمم المتحدة. وعمل المشروع على تمكين المجتمعات الفقيرة والمحرومة، ولا سيما النساء، من خلال تحويل مناهذ قائمة مختارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى محاور مجتمعية محلية لشبكات معارف عالمية. وتم تحويل مركزين إلى محورين للمعارف في سلمية وبرزة في الجمهورية العربية السورية.

٦٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي يتولى قيادة الفريق المعني بالإعاقة التابع لفريق الأمم المتحدة القطري، بتيسير عقد الملتقى الوطني للإعاقة في سوريا تحت عنوان "الإعاقة: واقعا وطموحا"، والذي يهدف إلى تعزيز إنشاء الشبكات والتعاون بين مختلف الجهات المعنية بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. وقدم الصندوق أيضا الدعم لتدريب الشباب السوري ذوي الإعاقة البصرية على تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات العصرية بهدف تعزيز آفاق فرص العمل بالنسبة لهم، وهي مبادرة حازت على جائزة وطنية في عام ٢٠١٠.

٦٣ - وقدمت اليونيسيف الدعم لحكومة أذربيجان في إعداد خطة لتنفيذ الاتفاقية وإعداد التقرير المتعلق بتنفيذها. وفي فييت نام، قدمت اليونيسيف المساعدة للحكومة في وضع مشروع القانون المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، وأجرت تحليلا قانونيا للتشريعات المحلية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في إطار التحضير للتصديق على الاتفاقية.

دال - منظمات غير حكومية

٦٤ - يعتبر الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية، ولا سيما تلك التي تعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، دوراً حاسماً بالنسبة لنجاح تنفيذ الاتفاقية. وهناك عدد من المنظمات العالمية المعنية بمسألة الإعاقة التي لها فروع وطنية وإقليمية في أنحاء العالم. وتضطلع هذه الشبكات برصد تنفيذ الاتفاقية وتقديم تقارير عن هذا التنفيذ، ومساعدة المنظمات الأعضاء في الدعوة إلى امتثال القوانين والسياسات الوطنية للاتفاقية.

٦٥ - وتشارك منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بانتظام في الاجتماعات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، مثل اجتماعات اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومؤتمر الدول الأطراف. وفي اليوم السابق لافتتاح الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف، وبدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قام التحالف الدولي المعني بالإعاقة، وهو عبارة عن شبكة من المنظمات العالمية والإقليمية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(١١)، بتنظيم منتدى للمجتمع المدني.

٦٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قام التحالف الدولي للإعاقة، وهو عبارة عن شبكة من المنظمات العالمية والإقليمية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بتنظيم حلقة دراسية لأصحاب المصالح المتعددين في جنيف للمساعدة في تحديد التحديات الرئيسية الماثلة أمام التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية. وقد ضمت حلقة الخبراء الدراسية أعضاء التحالف الدولي للإعاقة، ومنظمات غير حكومية دولية، ووكالات الأمم المتحدة، وممثلين للدول الأطراف، بهدف النظر في التحديات التي تواجه عملية إصلاح التشريعات العامة والتشريعات الخاصة بمسألة الإعاقة امتثالاً للاتفاقية.

٦٧ - وقد قامت فرقة العمل التابعة للاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية والمعنية بالإعاقة وفيروس نقص المناعة البشرية، بتنظيم منطقة للتواصل والتعريف بمسألة الإعاقة على هامش المؤتمر الدولي الثامن عشر المعني بالإيدز الذي عقد في فيينا عام ٢٠١٠. وفي هذه المنطقة، قام الأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والباحثون والمناخون والمشاركون في المؤتمر بتبادل الخبرات فيما بينهم والعمل على رفع مستوى الوعي بالعلاقة الترابطية بين الإعاقة وفيروس نقص المناعة البشرية^(١٢).

(١١) المزيد من المعلومات عن التحالف الدولي للإعاقة متاحة على الموقع <http://www.internationaldisabilityassiance.org>.

(١٢) انظر الموقع الشبكي: <http://www.heard.org.za/african-leadership/disability>.

٦٨ - وعقدت الشبكة العالمية لمستخدمي العلاج النفسي في الحاضر والماضي مؤتمرها العالمي وجمعيتها العمومية بكامل عضويتها في كمبالا في عام ٢٠٠٩. وركزت الجمعية على الاتفاقية وتنفيذها، واعتمدت إعلان كمبالا بشأن الاتفاقية التي تؤكد الأهلية القانونية، والحق في اتخاذ القرارات، والحق في التمثيل الذاتي.

٦٩ - وقامت المنظمة الدولية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي اتحاد عالمي يضم المنظمات القائمة على أساس الأسرة ويدعو إلى احترام حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، بإصدار تقريرها العالمي بشأن التعليم الشامل للجميع بعنوان تعليم أفضل للجميع: عندما يجري إدماجنا كذلك في مؤتمر عن التعليم الشامل للجميع، عقد في سالامانكا بإسبانيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩^(١٣). وفي ختام هذا المؤتمر، قامت المنظمة الدولية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، مع الجهات المعنية الأخرى الممثلة في سالامانكا، بإطلاق حملة بعنوان "المبادرة ٢٤" بهدف تعزيز تنفيذ المادة ٢٤ من الاتفاقية.

٧٠ - وكان ممثلون عن منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة من خمسة بلدان في المنطقة الأفريقية^(١٤) وكذلك ممثلون عن المنظمات الإقليمية لذوي الإعاقة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومعاهد البحوث، قد التقوا في كيغالي، في أوائل عام ٢٠١١، في حلقة عمل لتطوير قدرات المجتمع المدني من أجل رصد حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد اختتمت حلقة العمل بصدور إعلان يدعو إلى الاضطلاع برصد شامل لتنفيذ الاتفاقية في جميع البلدان الأفريقية.

هاء - الشراكات بين أصحاب مصلحة متعددين

٧١ - على نحو متزايد، تقوم شبكات عالمية متنوعة، تتألف من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية الوطنية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الأخرى ذات الصلة، بالعمل جنباً إلى جنب مع أصحاب المصالح التقليديين وغير التقليديين بهدف تعزيز تنفيذ الاتفاقية. وتعمل هذه الشبكات على تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في صلب جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التعاون الدولي في مجال الإعاقة.

(١٣) وكان المؤتمر العالمي المعني بالاحتياجات التعليمية الخاصة الذي نظّمته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام ١٩٩٤ قد عقد في سالامانكا. متاح على الموقع الشبكي:

<http://www.inclusion-international.org/en/extras/4.html>

(١٤) أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا ورواندا وكينيا. انظر:

<http://www.yorku.ca/drpi/files/KigaliDeclaration2011.pdf>

٧٢ - فالشراكة العالمية المعنية بقضايا الإعاقة والتنمية هي مبادرة عالمية لتسريع عملية إدماج الاعتبارات المتعلقة بالإعاقة في صلب التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إطار الاتفاقية. وقد قامت هذه الشراكة، بالتعاون مع البنك الدولي، بتنظيم المنتدى الدولي للشركاء في التنمية في مجالي الإعاقة والتنمية في بروكسل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وقد ضم هذا الحدث شركاء في التنمية وممثلين وجهات تنسيق في مجال الإعاقة من الوكالات المانحة الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمؤسسات الخاصة في التنمية الشاملة. وقد عقد اجتماع متابعة في أوصلو في آذار/مارس ٢٠١١.

٧٣ - وإضافة إلى ذلك، قامت الشراكة العالمية المعنية بقضايا الإعاقة والتنمية بتنظيم عدد من المبادرات التي تُعزز أشكالاً جديدة من التعاون بين أصحاب المصلحة التقليديين وغير التقليديين، وذلك لمناقشة التحديات الناشئة. واستجابة لوقوع الزلزال في هايتي، أنشأت هذه الشراكة فريق عمل لكفالة إشراك أشخاص من ذوي الإعاقة في جهود إعادة التشييد أثناء جميع المراحل والتأكد من أن تكون جميع مرافق البنى الأساسية التي يُعاد تشييدها أو تلك التي يتم بناؤها حديثاً متاحة تماماً للأشخاص ذوي الإعاقة بحيث يمكنهم استخدامها.

٧٤ - ويعد فريق الاتصال العالمي المعني بالإيدز والإعاقة شراكة غير رسمية بين أصحاب مصلحة متعددين تتكون من وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والشركاء الآخرين في التنمية ممن يعملون على إدراج منظور الإعاقة في جهة الدعوة والبرمجة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد الدولي، وذلك من أجل تعزيز مواصلة تنفيذ الاتفاقية. وقد قام الفريق مؤخراً بالترويج لإدماج قضايا الإعاقة في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الإيدز الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١١.

٧٥ - وقام منتدى المحيط الهادئ للإعاقة، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الإنمائية ومؤسسات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة، بتنظيم المؤتمر الإقليمي الثاني للإعاقة في منطقة المحيط الهادئ ومحوره "تعزيز الإجراءات المتعلقة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة المحيط الهادئ"، والذي عُقد في أوكلاند في نيسان/أبريل ٢٠١١^(١٥). وتضمنت الوثيقة الختامية قائمة بالتوصيات إلى جميع الجهات المعنية وأصحاب المصالح بشأن اتخاذ خطوات هامة وملموسة لتنفيذ الاتفاقية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم.

(١٥) انظر: <http://www.pacificdisability.org/newsReader.aspx?newsId=215>.

قائمة بالدول الموقعة لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
والبروتوكول الاختياري الملحق بها أو المصدقة عليهما أو المنضمة إليهما
في ١ تموز/يوليه ٢٠١١

ألف - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

المشترك	التوقيع	التصديق أو الانضمام
الاتحاد الأوروبي	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
الاتحاد الروسي	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
إثيوبيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨
أذربيجان	٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
الأرجنتين	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
الأردن	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨
أرمينيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
إسبانيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
أستراليا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨
إستونيا	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
إسرائيل	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
إكوادور	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
ألبانيا	٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
ألمانيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩
الإمارات العربية المتحدة	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨	١٩ آذار/مارس ٢٠١٠
أتينغوا وبربودا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
أندورا	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧
إندونيسيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
أوروغواي	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩
أوزبكستان	٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩
أوغندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
أوكرانيا	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	٤ شباط/فبراير ٢٠١٠
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ ^(١)
أيرلندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧

المشترك	التوقيع	التصديق أو الانضمام
أيسلندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
إيطاليا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩
بابوا غينيا الجديدة	٢ حزيران/يونيه ٢٠١١
باراغواي	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
باكستان	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
البحرين	٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧
البرازيل	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١ آب/أغسطس ٢٠٠٨
بربادوس	١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧
البرتغال	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩
بروني دار السلام	١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
بلجيكا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩
بلغاريا	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
بليز	٩ أيار/مايو ٢٠٠٩	٢ حزيران/يونيه ٢٠١١
بنغلاديش	٩ أيار/مايو ٢٠٠٧	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
بنما	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧
بنن	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨
بوتان	٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
بوركينافاسو	٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧	٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩
بوروندي	٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧
البوسنة والهرسك	٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩	١٢ آذار/مارس ٢٠١٠
بولندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
بيرو	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
تايلند	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨
تركمانستان	٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ^(١)
تركيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩
ترينيداد وتوباغو	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
توغو	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
تونس	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
تونغا	١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
جامايكا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧

المشترك	التوقيع	التصديق أو الانضمام
الجزر الأسود	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
الجزائر	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
جزر سليمان	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
جزر القمر	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
جزر كوك	٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ ^(١)
الجمهورية العربية الليبية	١ أيار/مايو ٢٠٠٨
جمهورية أفريقيا الوسطى	٩ أيار/مايو ٢٠٠٧
الجمهورية التشيكية	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩
جمهورية ترانزانيا المتحدة	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
الجمهورية الدومينيكية	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩
الجمهورية العربية السورية	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩
جمهورية كوريا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
جمهورية مولدوفا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
جنوب أفريقيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
جورجيا	١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩
الدانمرك	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩
دومينيكا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
الرأس الأخضر	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
رواندا	١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ^(١)
رومانيا	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١
زامبيا	٩ أيار/مايو ٢٠٠٨	١ شباط/فبراير ٢٠١٠
سان مارينو	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨
سانت فنسنت وجزر غرينادين	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ ^(١)
سري لانكا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
السلفادور	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
سلوفاكيا	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠
سلوفينيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
السنغال	٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
سوازيلند	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

المشترك	التوقيع	التصديق أو الانضمام
السودان	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩
سورينام	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
السويد	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
سيراليون	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
سيشيل	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩
شيلي	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨
صربيا	١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩
الصين	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١ آب/أغسطس ٢٠٠٨
عُمان	١٧ آذار/مارس ٢٠٠٨	٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
غابون	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
غانا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
غرينادا	١٢ تموز/يوليه ٢٠١٠
غواتيمالا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩
غيانا	١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧
غينيا	١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨
فانواتو	١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧	٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
فرنسا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠
الفلبين	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
فنلندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
فيجي	٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠
فييت نام	٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
قبرص	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١
قطر	٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧	١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨
كازاخستان	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
الكاميرون	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
كرواتيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٧
كمبوديا	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
كندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١١ آذار/مارس ٢٠١٠
كوبا	٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
كوت ديفوار	٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧
كوستاريكا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
كولومبيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٠ أيار/مايو ٢٠١١

المشترك	التوقيع	التصديق أو الانضمام
الكونغو	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
كينيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨
لاتفيا	١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨	١ آذار/مارس ٢٠١٠
لبنان	١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧
لكسمبرغ	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
ليبيريا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
ليتوانيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٨ آب/أغسطس ٢٠١٠
ليسوتو	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ^(١)
مالطة	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
مالي	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧	٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
ماليزيا	٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨	١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠
مدغشقر	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
مصر	٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
المغرب	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩
المكسيك	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
ملاوي	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩
جزر الملديف	٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧	٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠
المملكة العربية السعودية	٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ^(١)
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩
منغوليا	١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ ^(١)
موريشيوس	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠
موزامبيق	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
موناكو	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩
ناميبيا	٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
النرويج	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
النمسا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
نيبال	٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	٧ أيار/مايو ٢٠١٠
النيجر	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨
نيجيريا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
نيكاراغوا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
نيوزيلندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

المشترك	التوقيع	التصديق أو الانضمام
هايتي	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩ ^(أ)
الهند	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
هندوراس	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
هنغاريا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧
هولندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩
اليابان	٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
اليمن	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩
اليونان	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧

(أ) الانضمام.

باء - البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

المشترك	التوقيع	التصديق أو الانضمام
أذربيجان	٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
الأرجنتين	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
الأردن	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
أرمينيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
إسبانيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
أستراليا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ ^(أ)
إكوادور	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
ألمانيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩
الإمارات العربية المتحدة	١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨
أنتيغوا وبربودا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
أندورا	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧
أوغندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
أوكرانيا	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	٤ شباط/فبراير ٢٠١٠
أيسلندا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
إيطاليا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩
باراغواي	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
البرازيل	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١ آب/أغسطس ٢٠٠٨
البرتغال	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

المشترك	التوقيع	التصديق أو الانضمام
بلجيكا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩
بلغاريا	١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
بنغلاديش	١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ ^(١)
بنما	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧
بنن	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨
بور كينا فاسو	٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧	٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩
بوروندي	٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧
البوسنة والهرسك	٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩	١٢ آذار/مارس ٢٠١٠
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
بيرو	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
تركمانستان	١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ ^(١)
تركيا	٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩
توغو	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	١ آذار/مارس ٢٠١١
تونس	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
جامايكا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
الجيل الأسود	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
الجزائر	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
جزر سليمان	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
جزر كوك	٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ ^(١)
جمهورية أفريقيا الوسطى	٩ أيار/مايو ٢٠٠٧
الجمهورية التشيكية	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
جمهورية ترازيا المتحدة	٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
الجمهورية الدومينيكية	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩
الجمهورية العربية السورية	١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩ ^(١)
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩
جنوب أفريقيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
جورجيا	١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩
رواندا	١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ^(١)
رومانيا	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
زامبيا	٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
سان مارينو	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨

التصديق أو الانضمام	التوقيع	المشترك
٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ ^(١)	سانت فنسنت وجزر غرينادين
١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	السلفادور
٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	سلوفاكيا
٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	سلوفينيا
٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	السنغال
٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	سوازيلند
٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ^(١)	السودان
١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	السويد
٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	سيراليون
٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	سيشيل
٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	شيلي
٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩	١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	صربيا
٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	غابون
٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	غانا
٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	غواتيمالا
٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨	٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧	غينيا
١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	فرنسا
٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	فنلندا
٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠	فيجي
٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	قبرص
٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧	قطر
١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	كازاخستان
١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	الكاميرون
١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٧	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	كرواتيا
١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧	كمبوديا
٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	كوت ديفوار
١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	كوستاريكا
٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	الكونغو
٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠	٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠	لاتفيا
١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	لبنان
٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	لكسمبرغ
٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	ليبيريا

المشترك	التوقيع	التصديق أو الانضمام
ليتوانيا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٨ آب/أغسطس ٢٠١٠
مالطة	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
مالي	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧	٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
مدغشقر	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
المغرب	٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ^(أ)
المكسيك	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
المملكة العربية السعودية	٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ^(أ)
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩	٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩
منغوليا	١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ ^(أ)
موريشيوس	٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
ناميبيا	٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
النمسا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
نيبال	٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	٧ أيار/مايو ٢٠١٠
النيجر	٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧	٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨
نيجيريا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
نيكاراغوا	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	٢ شباط/فبراير ٢٠١٠
هايتي	٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩ ^(أ)
هندوراس	٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧	١٦ آب/أغسطس ٢٠١٠
هنغاريا	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧
اليمن	١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩
اليونان	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

(أ) الانضمام.